مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches
And Scientific Activities

العدد السابع
March 2023 مارس

دور الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

(دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب بنغازي)

أ.صلاح محمد بشير الفاخري
جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة
البريد الإلكتروني: salahalfakhri1981@gmail.com

Abstract

In order to achieve the aim of this study, the researcher followed the deductive approach by studying the literature related to tax policy as one of the most important tools of the state's public policies that help build countries and achieve their stability, and to identify the role of taxes as a tool of fiscal policy in achieving economic balance to find out the important role Taxes and tax policy in achieving economic balance in general and then studied in the framework of the local environment and the formulation of the study hypotheses, and the researchers used the questionnaire as a means to collect the necessary information to test the hypotheses of the study and distributed to a sample of employees of the Benghazi Tax Authority to seek their opinions on the subject of the study, as well as appropriate statistical methods for data analysis obtained from the study sample, using the statistical data package (SPSS) to analyze and process the study data. In the economic literature and what came out of many studies similar to the current study, and put several recommendations, the most important of which is the necessity of strengthening the tax policy by strengthening the tax authority by paying attention to its tools and using them in a way that is compatible with the current situation of the country.

Keywords: fiscal policy, tax policy, taxes, economic balance.

Copyright for the journal © حقوق الطبع محفوظة للمجلة

ملخص البحث :

من أجل تحقيق هدف هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستنباطي وذلك من خلال دراسة الأدب المتعلق بالسياسة الضريبية كأحد أهم أدوات السياسات العامة للدولة والتي تساعد في بناء الدول وتحقيق استقرارها، و التعرف عن دور الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي للوقوف على الدور الهام للضرائب والسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل عام ومن ثم دراستها في إطار البيئة المحلية وصياغة فرضيات الدراسة ، واستخدم الباحثون الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وزعت على عينة من موظفي مصلحة الضرائب بنغازي لاستطلاع آرائهم حول موضوع الدراسة ، وكذلك الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة ، وذلك باستخدام حزمة البيانات الإحصائية (SPSS) لتحليل ومعالجة بيانات الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى أن هناك دور كبير للضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها ، وهذا ما يتفق مع ما ورد في الأدب الاقتصادي وما جاءت به العديد من الدراسات المشابهة للدراسة الحالية ، ووضعت عدة توصيات من أهمها ضرورة تدعيم السياسة الضريبة من خلال تدعيم مصلحة الضرائب من خلال الاهتمام بأدواتها واستخدامها بما يتلاءم مع الوضع الراهن للبلاد .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، السياسة الضريبية ، الضرائب ، التوازن الاقتصادي .

تمهيد:

يعرف البروفسور الأمريكي (ألفن هـ .هانسن) السياسة المالية بأنها " استغلال الإيراد والإنفاق وبرامج الدين لتحقيق مستويات عليا من الناتج الإجمالي ولمنع التضخم " وعُرفت أيضا بأنها " استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات من أجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي " ، حيث يستخلص من ذلك الأهمية القصوى للسياسة المالية وأدواتها في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد القومي وبما يكفل استقراره وتوازنه، وذلك من خلال التأثير على مستويات الدخل القومي وكافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتمثل الضرائب أداة سياسية قوية في أيدي السلطات العامة، ولها تأثير كبير على التغيرات التي تحدث في الدخل والاستهلاك والاستثمار، و تزيد السياسة الضريبية المضادة للكساد من الدخل الفردي المتاح، وتعزز الاستهلاك والاستثمار، وكلما انخفضت الضرائب، زادت الأموال التي يمكن إنفاقها على الاستهلاك، وزاد الاستثمار وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة أنشطة الإنفاق، وزيادة الطلب والحد من الفجوة الانكماشية (الخطيب وشامية ، 2007) .

لاشك أن السياسة المالية بكافة أدواتها تقود الدول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ، وتواجه الدول النامية ومنها ليبيا مشكلة في تخصيص مواردها العامة على أوجه الإنفاق المختلفة ، الأمر الذي يحدث خلال واضحا في الانحراف عن أهم أهداف السياسة المالية التي من أهمها العدالة في توزيع الدخل ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وأخيرا التوازن الاقتصادي .

1. الاطار النظري :

1.1. مشكلة الدراسة : تمثل الضريبة وسيلة هامة في إنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول والمصدر الرئيسي للإيرادات العامة لهذه الدول، وأصبحت تؤدي وظائف مختلفة سواء في تنمية استثمار هذه الدول أو في تغطية نفقاتها العامة أو في تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والاجتماعية الهامة، ولكن العوائق والتحديات التي تواجهها النظم الضريبية في الوقت الراهن أصبحت تقف عائق أمام تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الوظائف وبالتالي تتخلص مشكلة الدراسة في معرفة دور الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك من خلال اخذ آراء عينة من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي، وبالتالي فإن سؤال الدراسة يتمثل في :

(هل يوجد دور الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي) ؟ .

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات التالية :

1. ما هو مفهوم السياسة المالية ؟ وما هي أهم أدواتها ؟
2. ما تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي ؟
3. ما هو مفهوم السياسة الضريبية وما هي أهم أهدافها ؟
4. كيف يمكن أن تساهم السياسة الضريبية_ كأداة من أدوات السياسة المالية _ في تحقيق التوازن الاقتصادي ؟

2.1.1. أهمية الدراسة : تعد أدوات السياسة المالية ذات أهمية كبيرة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومن بين هذه الأدوات وأهمها الضرائب ، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدارسة في النقاط التالية .

1. تسلط الدراسة الضوء على مفهوم السياسة المالية ، وأهم المفاهيم المتعلقة بها.
2. بيان أهم أدوات السياسة المالية ، وأهميتها في تحقيق التوازن الاقتصادي.
3. بيان دور لضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي .
4. حاجة ليبيا في الوضع الراهن إلى تحقيق التوازن الاقتصادي .

3.1.1. أهداف الدراسة: وتتمثل في الآتي:

1. التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، وتحديد أهم أدواتها .
2. التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالضرائب باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية.
3. بيان دور لضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

4.1.1.**منهجية الدراسة :**

- **المنهج العلمي المتبع:** تبني الباحث المنهج الاستنباطي وذلك من خلال دراسة كل ما تناوله الادب حول موضوع الدراسة ومن ثم دراسته في اطار البيئة المحلية و صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية) واستخدمت صحيفة الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة .

5.1.1. مجتمع الدراسة وعينتها :سيتكون مجتمع الدراسة من عينة من موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي وما يتبعها من فوع بالمناطق المحيطة بها .

6.1.1. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في **حدود مكانية** تمثلت في دراسة آراء عينة موظفي مصلحة الضرائب بنغازي ، **وحدود موضوعية** تمثلت في دراسة دور الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي .

7.1.1. فرضيات الدراسة :

بعد مراجعة الإطار النظري في ضوء خصائص البيئة المحلية تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى :** تساهم مقومات السياسة الضريبة المثلى في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- **الفرضية الرئيسية الثانية :** تساهم أهداف السياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي . وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :
  - تساهم الأهداف المالية للسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي .
  - تساهم الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي .
  - تساهم الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي .

8.1.1. الدراسات السابقة : نستعرض في هذه الجزئية الدراسات التي اهتمت بالتعرف على الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي منه :ـ

- **دراسة (إسماعيل وآخرون، 2014):** أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي ـ دراسة حالة السودان ـ ، حيث كان الهدف من الدراسة التعرف على طبيعة السياسة الضريبية المتبعة في السودان خلال الفترة من (1980 ـ 2012) ، ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية عكسية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي ، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضريبة ، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج .
- **دراسة (عبد الحميد ، 2014):** تناولت الدراسة إشكالية فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة من (2001 ـ 2012) ، وذلك للوقوف على مدى نجاعة السياسة الضريبية في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة سواء من حيث فاعليتها في تمويل الخزينة العامة للدولة ، أو مساهمتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك والتوزيع العادل للدخول وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن .
- **دراسة (محمود ومحمد ،2010):** النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية ـ دراسة حالة الجزائر ـ ، تناولت الدراسة النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية بالتركيز على الجزائر ، ومن أهم ما الأثر الكبير الذي أحدثه النظام الضريبي الجزائري في المتغيرات الاقتصادية ، بحيث انخفضت نسبة البطالة بشكل ملموس ، وارتفع معدل النمو الاقتصادي

مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر اللازم للمعيشة والمعفي من الضريبية ، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام سياسيات إضافية لتدعيم السياسة الضريبية وذلك لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية.

- **كما هدفت دراسة (السعيد ،2020) : " دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدام "** تناولت الدراسة دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر خلا ل الفترة من 2007 _ 2017 ، سواء الاجتماعي أو الاقتصادي للتنمية على المستويين الكلي والجزئي ، أوصت الدراسة بضرورة مراجعة لمنظومة الضرائب والرسوم البيئية ، ومراجعة العناصر الأساسية للضريبة .

2.1. مفهوم السياسة المالية وأهم أدواتها :

1.2.1. تعريف السياسة المالية : هناك عدة تعاريف لمفهوم السياسة المالية حيث عُرفت بأنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة (عبد المطلب ، 2003 ؛ نقلا عن عبدالقادر ومحمد ،2016 : 66) عرفتها الجمعية الأمريكية (AEA) بأنها (تلك السياسة التي تهت بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل والإنتاج " (عبد ربه ، 2017: 312) .

إذا فالسياسة المالية هي كل الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات والسلطات والتي تؤثر بشكل واضح في الإنفاق الحكومي والحصيلة الضريبة ومنها على الدخل والإنتاج لتحقيق أهداف محددة.

2.2.1.**أدوات السياسة المالية :** للسياسة المالية مجموعة أدوات أهمها :

1. **الإنفاق العام :** الذي يخصـــص من قبل الحكومات لتلبية حاجات الأفراد والمجتمع ، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصــادي، ســواء كان الإنفاق الاســتهلاكي على الســلع والخدمات ، أو الإنفاق الاستثماري .
2. **الضــرائب :** وهي اقتطاع نقدي يفرض من الحكومات والســلطات على الأفراد و الهيأت العامة لتغطية الأعباء العامة ، ومن أهم هذه الضــرائب ضــريبة الدخل الشــخصــي ، وضريبة أرباح الشركات وضريبة المبيعات والضريبة الجمركية

3. **الدين العام (القروض)** :وهي كل القروض التي تتحصل عليها الحكومات من مصادر داخلية وخارجية من أجل توفير المال اللازم لتميل العجز .

3.2.1 .أهداف السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية التي تضعها الدول بشكل عام إلى تحقيق هما :

- إعادة توزيع الدخل ، أو تحسين توزيعه بين أفراد المجتمع ، وذلك لتحقق العدالة والقضاء على الطبقات والتفاوت في الحصول على الثروات وتحسين مستوى المعشية للأفراد من خلال زيادة الناتج القومي ورفع مستوى الدخول .
- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد المتاحة للدولة وتحقيق استقرار الأسعار ، وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي .

4.2.1. تأثير السياسة المالية على التوازن لاقتصادي :

تأثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي كما بالشكل التالي :

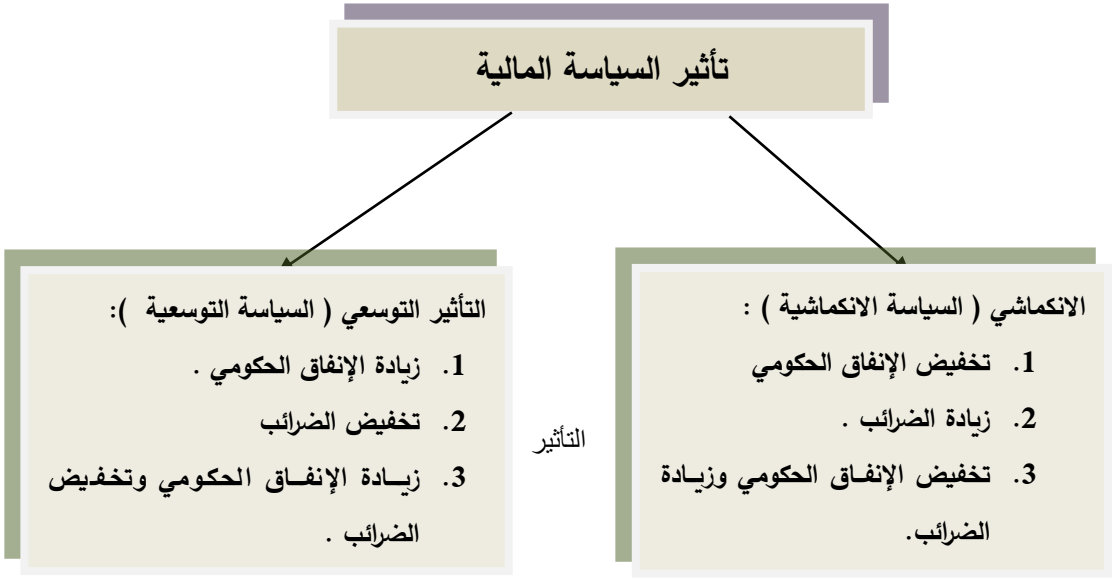

إذا فالضريبة هي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر بشكل مباشر في التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على كافة فروع الاقتصاد، لذا فهي تعد سياسة بحد ذاتها فضلا على كونها أداة ، و وقد اكتسبت هذه الصفة من أهميتها وأصبحت للضريبة سياسة تستخدم للتأثير على التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على كل مكونات السياسة المالية .

3.1. الضرائب (السياسة الضريبية) :

1.3.1. مفهوم السياسة الضريبية : عرف حسبموريس لوري السياسة الضريبية على أنها "فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا وتمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب أهمها العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني وكذلك تنمية الادخار".

وعرفت أيضا لأنها : " مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع**(عثمان، 2004: 13؛ نقلا عن عبد الحميد، 2014: 36).**

1 .2.3. أهداف السياسة الضريبة :

تهدف السياسة الضريبية كأحد أهم السياسات المالية للدولة إلى الوصول إلى مجموعة م الأهداف تتلخص في الآتي(حامد ، 2005):

_ **أهداف مالية** : حيث توفر الحصيلة المالية والوفورات النقدية اللازمة لتمويل الإنفاق العام بمتطلباته الاستثمارية والجارية والاجتماعية ، ما ينشأ عنه تحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة (الإيرادات والنفقات العامة) .

_ **أهداف اقتصادية:** تتركز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي خاصة فيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار وتخصيص الموارد بما يحقق أهداف التنمية من خلال استخدام الإنفاق الاستثماري العام ، واستخدام الحوافز المالية الملامة من ضرائب وإعانات لتحفز القطاع الخاص على تخصيص موارده بما يحقق أهداف التنمية المستهدفة .

_ **أهداف اجتماعية** : وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة بالمجمع ، وتوزيع الأمثل للدخل ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد باستخدام الأدوات المالية المتاحة من ضرائب وإعانات ورسوم جمركية وغيرها .

4.3.1. أدوات السياسة الضريبية : للسياسة الضريبة كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات يمكن للحكومات استخدامها بهدف التأثير على الاقتصاد ومعالجة إي أزمات ممكن

أن تحاط به ، وقد صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) هذه الأدوات إلى 5 مجموعات هي : (عبد المجيد ، 2005 : 172 نقلا عن عبدالحميد ، 2014 : 37)

1. الإعفاءات الضريبية ؛
2. التخفيضات الضريبية المتعلقة بالوعاء ؛
3. التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدلات ؛
4. القرض الضريبي ؛
5. تأجيل الضريبية .

5.3.1. مقومات السياسة الضريبية المثلى :

تتمثل مقومات السياسة الضريبية المثلى للدولة بحيث يمكن من خلالها تحقيق أهدافها المرجوة من الأتي :

1. **هيكل ونظام ضريبي فعال :** ويقصد بالهيكل الضريبي مجموعة الضرائب السارية في الدولة في وقت معين ، ويمثل النظام الضريبي الترجمة العلمية للسياسة الضريبية ، حيث يتمثل في مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع (خلاط ، 2013) ، كما يساهم النظام الضريبي الأمثل في تحقيق أهداف السياسة الضريبية من خلال هيكل ضريبي واضح ، وجهاز قائم بتحصيل الضرائب ، ولابد لهذا النظام أن يتصف بمجموعة من الصفا التي تجعل منه نظاما أمثل قادر على توجيه السياسة الضريبة نحو تحقيق أهدافها الثلاث ، وهذه الصفات هي الكفاءة و العدالة و التبسيط .
2. **التشريع الضريبي:**تترجم وتصاغ مبادئ وقواعد السياسة الضريبية على شكل قوانين تسمى التشريع الضريبي الذي يتناول الجانب التطبيقي والعملي للضرائب،حيث تحرص اغلب الدول في العصر الحديث على عدم فرض أو إلغاء ضريبة إلا بنص قانوني يصدر عن السلطات التشريعية في هذه الدور بنص قانوني يصدر عن السلطات التشريعية في هذه الدول (اسعد ، 1971 نقلا عن ، خلاط ، 2013 : 166) .

3. **الإدارة الضريبية** :لا شك أن أهداف السياسة الضريبية المثلى لأي مجتمع مرتبط بمستوى كفاءة إدارته الضريبية،وكثير ما قيل أن الجهاز الضريبي أو النظام الضريبي الكفء لا يمكنه أن يحول ضريبة سيئة إلى ضريبة حسنة ولكن الجهاز الضريبي غير الكفء يستطيع أن يحول أحسن الضرائب إلى أسوائها (السيفاو ، 2008 : 58) .

4.2.1.دور الضرائب كأداة من أدوات السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي :

تمثل السياسة المالية بصفة عامة أداة فعالة في التأثير على الاقتصاد ، إذ تقوم الدولة من خلالها بتحقيق الأهداف المرجوة من نمو اقتصادي وتنمية وتوظيف أمثل للأموال وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها ، ويتم التأثير على الاقتصاد باستخدام السياسات المالية من خلال تعديل مستويات الإيرادات والإنفاق ، وتحديد مصادر الدخل وكيفية الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الخدمية المختلفة بهدف الوصول إلى مستويات توازن اقتصادي واجتماعي ، وتعد السياسة الضريبية أحد أهم أدوات السياسة المالية لأي دولة ، حيث لها أثر كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي ، وتؤثر بشكل كبير على الاقتصاد من خلال تحديد مقدار الأموال التي يتعين على الحكومات إنفاقها في مناطق معينة ، ومقدار المال الذي يجب على الأفراد إنفاقه.

وتؤثر السياسة الضريبة على التوازن الاقتصادي كالتالي (صندوق النقد الدولي ، 2020) :

- تؤثر الأداة الضريبية على التغيرات التي تحدث في الدخل والاستهلاك والاستثمار .
- تؤثر التي تدفعها الشركات الحكومية على الأرباح ومقدار الاستثمار .
- تزيد السياسة الضريبية ن مصادر الدخل للسكان ومعدلات التنمية والنمو .
- كلما انخفضت الضرائب زادت الأموال التي يمكن إنفاقها على الاستهلاك وزاد الاستثمار ، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة أنشطة الإنفاق وزيادة الطلب والحد ن الفجوة الانكماشية .
- يمكن توجيه السياسة الضريبية للحد من الفجوة التضخمية ،ففي أثناء التضخم يمكن تغيير الهيكل الضريبي القائم (السياسة الضريبة المضادة) ، ووضع تدابير جديدة للحد من زيادة القوة الشرائية والطلب على السلع الاستهلاكية من خلال زيادة ضريبية الإنفاق.
- يمكن رفع الضريبة أيضا لتقييد الاستثمار مثلا .
- يمكن أن تؤثر الساسة الضريبية على معدلات البطالة من خلال تحفيز الاستهلاك والاستثمار.
- يؤثر تحسين الهيكل الضريبي وزيادة الاهتمام بإصلاح الإدارات الضريبية والجمركية على زيادة الإيرادات .

2. الجانب العملي :

1.2. مقدمة: في هذا الجزء من الدراسة وبعد استعراض الأدب المحاسبي، سيتم عرض الجانب التحليلي للدراسة الميدانية ، من خلال عرض منهجية الدراسة المستخدمة ومجتمع الدراسة ووسيلة جمع بياناتها، كما يتم عرض وتحليل الأساليب الإحصائية المتبعة وذلك للوصول إلى النتائج والتوصيات لتحقيق هدفها.

وبعد جمع الاستبانة الموزعة وتفريغها تم معالجة البيانات الواردة فيها إحصائيا من خلال برنامج (Statistical Package For Social Sciences – Spss 20) وفي سبيل ذلك تم اللجوء إلى تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وهي كالتالي :

- الجداول التكرارية لوصف عينة الدراسة .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .
- استخدام معامل(ألفاكرونباخ–Alph Cronbach's)
- استخدام اختبار (كولمجروفسميرنوف–Smirnov Colmlgorov)
- استخدام الاختبار الإحصائي (One Sample T test)

_ معامل(ألفاكرونباخ– AlphaCronbach's) :لتأكيد على دقة الاستبانة وما إذا كانت هناك أسئلة يجب حذفها للرفع من قيمة معامل الثبات وتحسينه فقد تم اختبار صدق الاستمارة وكانت النتيجة (0.85) أما قياس ثبات الاستمارة إحصائيا فكانت النتيجة (0.72) وبما أن نتيجة ثبات استمارة الاستبانة كانت أكبر من (0.6) فإن هذه النتائج تعتبر مقبولة وتدل على صدق وثبات وصلاحية استمارة الاستبانة وتشير إلى ثبات آراء العينة نحو استمارة الاستبانة .

_ استخدام اختبار (كولمجروفسميرنوف– Smirnov test Colmlgorov) :

حيث أنه يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أما لا، ومن خلال تطبيق هذا الاختبار نجد ان النتيجة الاحتمالية كانت (Sig.=0.112) وهي أكبر من مستوي الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي .

2.2 . مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمصلحة الضرائب في ليبيا، وقد تم أخذ عينة عشوائية من العاملين بمكتب الضرائب بنغازي حيث تم توزيع (40) استبانة ، استرد منها (35) استبانة ، أي أن نسبة الردود بلغت 87.5%، وجميعها قابلة للتحليل الإحصائي.

وقد استخدم مقياس ليكرت(Likert Scale) الخماسي لبيان الالتزام بتطبيق كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد خصص لكل حالة من الحالات وزن يتفق مع أهمية الحالة، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وبما أن المقياس المستخدم مكون من خمس أوزان، فقد تم حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) للحصول على طول كل خلية (5 ÷ 4 = 0.80)، وبالتالي تحديد بداية ونهاية الخلايا الخمس المستخدمة للتعبير عن درجات الإدراك والوجود المتعلقة بمقومات مدخل التكلفة المستهدفة مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الإجابة على المقياس	مدى الخلية	متوسط درجة التعبير
1	من 1 إلى 1.8	متوسط يعبر عن درجة منخفضة جداً
2	أكبر من 1.8 إلى 2.6	متوسط يعبر عن درجة منخفضة
3	أكبر من 2.6 إلى 3.4	متوسط يعبر عن درجة متوسطة
4	أكبر من 3.4 إلى 4.2	متوسط يعبر عن درجة عالية
5	أكبر من 4.2 إلى 5	متوسط يعبر عن درجة عالية جداً

3.2. الاحصاء الوصفي

1.3.2. تحليل الخصائص الديموغرافية : من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن 57% المشاركين في الدراسة ذكور والباقي إناث، وكذلك نسبة المشاركين في الدراسة الذين يحملون مؤهل متوسط 20% والذين يحملون مؤهل جامعي 49% والباقي يحملون مؤهل ماجستير أو دكتوراه، أما نسبة المشاركين في الدراسة الذين أعمارهم من 50 سنة فاكثر 26% وان 17% أعمارهم اقل من 40 سنة والباقي تتراوح بين 40 سنة و50سنة، وفيما يتعلق بالخبرة

فان 54% المشاركين في الدراسة خبرتهم من 15سنة فاكثر والباقي تتراوح بين 10سنوات و 15سنة، وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي فان 72% من المشاركين في الدارسة وظيفتهم مالي وان 11% وظيفتهم قانوني أما الباقي فان وظيفتهم إداري، ومن خلال ذلكيتبين أن الخصائص الديموغرافية لمفردات العينة جيدة وتعطي مؤشرات على قدرة المشاركين في الدراسة على الإجابة الجادة على الاستبانة بالإضافة إلى فهمهم لموضوع الدراسة واهتمامهم بها.

جدول (3) – تحليل الخصائص الديموغرافية

البيان	المتغير	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	20	%57
	انثي	15	%43
	المجموع	35	%100
العمر	اقل من 40 سنة	6	%17
	من 40 الي اقل من50 سنة	20	%57
	من 50 سنة فاكثر	9	%26
	المجموع	35	%100
المؤهل العلمي	متوسط	7	%20
	جامعي	17	%49
	فوق جامعي	11	%31
	المجموع	35	%100
الخبرة	أقل من 10 سنوات	0	%0
	من 10 سنوات إلي اقل من 15سنة	16	%46
	من 15 سنة فاكثر	19	%54
	المجموع	35	%100
المسمى الوظيفي	اداري	6	%17
	قانوني	4	%11
	مالي	25	%72
	المجموع	35	%100

2.3.2. اختبار الفرضيات

أولا: الفرضية الرئيسية الأولى : تساهم مقومات السياسة الضريبة المثلى في تحقيق التوازن الاقتصادي.

– الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات مقومات السياسة الضريبة المثلى:

يتضح من خلال التحليل النسبي لعناصر مقومات السياسة الضريبة المثلى آراء المشاركين في الدراسة تتجه نحو إن هناك مقومات مثلى للسياسة الضريبة ، حيث وافق المشاركين في الدراسة على جميع الفقرات الواردة في الاستبانة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:–

جدول (4) – الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات مقومات السياسة الضريبة المثلى

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
نظام ضريبي متكامل وشامل .	4.51	0.74	%16	2
هيكل ضريبي واضح ومفصل .	4.37	0.77	%18	3
إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية .	4.34	0.87	%20	4
تشريع ضريبي يترجم مبادئ وقواعد السياسة الضريبية على شكل قوانين تتناول الجانب التطبيقي والعملي للضرائب	4.60	0.65	%14	1
كفاءات علمية وخبرات عالية للعاملين بالجهاز الضريبي	4.29	0.97	%23	5
المجموع	4.42	0.88	%19	

يتضح من خلال الجدول السابق إن جميع اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها نحو الموافقة على مقومات السياسة الضريبة المثلى بمتوسط حسابي قدره (4.42) ومعامل اختلاف قدره (19%)، حيث جاءت الفقرة (تشريع ضريبي يترجم مبادئ وقواعد السياسة الضريبية على شكل قوانين تتناول الجانب التطبيقي والعملي للضرائب) بمتوسط حسابي قدره (4.60) ومعامل اختلاف قدره (14%)، وجاءت الفقرة (نظام ضريبي متكامل وشامل) بمتوسط حسابي قدره (4.51) ومعامل اختلاف قدره (16%)، وكذلك الفقرة (هيكل ضريبي واضح ومفصل) بمتوسط حسابي قدره (4.37) ومعامل اختلاف قدره (18%)، ثم جاءت الفقرة (إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية) بمتوسط حسابي قدره (4.34) ومعامل اختلاف قدره (20%)، وأخيرا جاءت الفقرة (كفاءات علمية وخبرات عالية للعاملين بالجهاز الضريبي) بمتوسط حسابي قدره (4.29) ومعامل اختلاف قدره (23%)، ويتضح أن الانحراف المعياري اقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت الإجابات وهذا يدل على وجود مقومات السياسة الضريبة المثلىلدي مصلحة الضرائب محل الدراسة.

– اختبار فرضية الرئيسية الأولى :

إن قيمة المتوسط العام (4.42) تدل على أن مصلحة الضرائب لديها مقومات السياسة الضريبة المثلى ولاختبار هذه المتوسط نستخدم اختبار (T)، ومن خلال الجدول التالي:-

جدول (5) – اختبار T لفقرات الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	T	الدرجة المعيارية
4.42	0.88	3.00	21.903	0.000

نلاحظ إن قيمة (T=21.903) والقيمة الدرجة المعيارية (0.000) اقل من مستوي المعنوية (0.05) مما يدل على أن مصلحة الضرائب لديها مقومات السياسة الضريبة المثلى من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

ثانيا :الفرضية الرئيسية الثانية:-

تساهم أهداف السياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي،وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

أ- **الفرضية الفرعية الأولى:-** تساهم الأهداف المالية للسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي .

-الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات الأهداف المالية:

يتضح من خلال التحليل النسبي لفقرات الأهداف المالية أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه نحو إن هناك اهتمام بالأهداف الماليةحيث وافقوا المشاركين في الدراسة على جميع النقاط الواردة في الاستبانة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:-

جدول (6) – الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات الأهداف المالية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
توفير الحصيلة النقدية اللازمة لتمويل الإنفاق العام .	4.14	0.81	%19	1
دعم الجوانب الاستثمارية والاستهلاكية والتنموية للدولة .	3.83	0.92	%23	4
المساهمة في تحقيق التوازن بين جانبي الإنفاق والإيرادات للدولة	3.97	0.79	%20	2
المساعدة في تحقيق فائض للموازنة ، أو على الأقل الحماية من عجز الموازنة .	3.91	0.85	%22	3
التحكم في الفجوة الانكماشية والتضخمية للاقتصاد .	3.69	0.87	%24	5
المجموع	3.91	0.84	%21	

يتضح من خلال الجدول السابق ان جميع اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها نحو الموافقة على فقرات الأهداف المالية بمتوسط حسابي قدره (3.91) ومعامل اختلاف قدره (21%)، حيث جاءت الفقرة (توفير الحصيلة النقدية اللازمة لتمويل الإنفاق العام) بمتوسط حسابي قدره (4.14) ومعامل اختلاف قدره (19%)، وجاءت الفقرة (المساهمة في تحقيق التوازن بين جانبي الإنفاق والإيرادات للدولة) بمتوسط حسابي قدره (3.97) ومعامل اختلاف قدره (20%)،وكذلك جاءت الفقرة (المساعدة في تحقيق فائض للموازنة، أو على الأقل الحماية من عجز الموازنة) بمتوسط حسابي قدره (3.91) ومعامل اختلاف قدره (22%)،وجاءت الفقرة (دعم الجوانب الاستثمارية والاستهلاكية والتنموية للدولة) بمتوسط حسابي قدره (3.83) ومعامل اختلاف قدره

(23%)،وأخيرا جاءت الفقرة (التحكم في الفجوة الانكماشية والتضخمية للاقتصاد) بمتوسط حسابي قدره (3.69) ومعامل اختلاف قدره (24%)،ويتضح ان الانحراف المعياري اقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت الإجابات وهذا يدل على أن الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن المالي.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى** :

إن قيمة المتوسط العام (3.91) تدل على إن مصلحة الضرائبتلعب دور في تحقيق التوازن الماليولاختبار هذه المتوسط نستخدم اختبار (T)، ومن خلال الجدول التالي:-

جدول (7) – اختبار T لفقرات الأهداف المالية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	T	الدرجة المعيارية
3.91	0.84	3.00	11.790	0.000

نلاحظ أن قيمة (T=11.790) والقيمة الدرجة المعيارية (0.000) اقل من مستوي المعنوية (0.05) مما يدل على أن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن المالي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

ب- الفرضية الفرعية الثانية:-تساهم الأهداف الاقتصادية للسياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي .

ـ الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات الأهداف الاقتصادية :

يتضح من خلال التحليل النسبي لفقرات الأهداف الاقتصادية إن آراء المشاركين في الدراسة تتجه نحو أن مصلحة الضرائب محل الدراسة تهتم بفقرات الأهداف الاقتصاديةحيث وافقوا المشاركين في الدراسة على جميع النقاط الواردة في الاستبانة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:-

جدول (8) – الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات الأهداف الاقتصادية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
تحقيق الاستقرار الاقتصادي على لمستوى العام للأسعار .	3.83	0.95	%24	2
تخصيص الموارد بما يحقق أهداف التنمية .	3.81	0.98	%26	4
استخدام الحوافز المالية الملائمة من ضرائب وإعانات ورسوم جمركية لتحفيز القطاع الخاص على تخصيص موارده لتحقيق أهداف التنمية	3.82	0.96	%25	3
زيادة الدخل المتاح للأفراد من خلال تعزيز الاستهلاك والاستثمار	3.85	0.88	%23	1
المجموع	3.83	0.94	%25	

يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها نحو الموافقة على فقرات الأهداف الاقتصادية بمتوسط حسابي قدره (3.83) ومعامل اختلاف قدره (25%)،حيث جاءت الفقرة (زيادة الدخل المتاح للأفراد من خلال تعزيز الاستهلاك والاستثمار) بمتوسط حسابي قدره (3.85) ومعامل اختلاف قدره (23%)، وجاءت الفقرة (تحقيق الاستقرار الاقتصادي على لمستوى العام للأسعار)بمتوسط حسابي قدره (3.83) ومعامل اختلاف قدره (24%)،وكذلك جاءت الفقرة (استخدام الحوافز المالية الملائمة من ضرائب وإعانات ورسوم جمركية لتحفيز القطاع الخاص على تخصيص موارده لتحقيق أهداف التنمية) بمتوسط حسابي قدره (3.82) ومعامل اختلاف قدره (25%)،وكذلك الفقرة (تخصيص الموارد بما يحقق أهداف التنمية)بمتوسط حسابي قدره (3.81) ومعامل اختلاف قدره (26%)،ويتضح ان الانحراف المعياري اقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت الإجابات وهذا يدل أن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن الاقتصادي.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

إن قيمة المتوسط العام (3.83) تدل على إن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن الاقتصادي ولاختبار هذه المتوسط نستخدم اختبار (T)، ومن خلال الجدول التالي:-

جدول (9) – اختبار T لفقرات الأهداف الاقتصادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	T	الدرجة المعيارية
3.83	0.94	3.00	9.227	0.000

نلاحظ أن قيمة (T=9.227) والقيمة الدرجة المعيارية (0.000) اقل من مستوي المعنوية (0.05) مما يدل على أن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن الاقتصادي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .

ج- الفرضية الفرعية الثالثة:- تساهم الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاجتماعي

_ الإحصاء الوصفي لدرجة الأهمية النسبية لفقرات الأهداف الاجتماعية :

يتضح من خلال التحليل النسبي لفقرات الأهداف الاجتماعية أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه نحو إن مصلحة الضرائب محل الدراسة تهتم بفقرات الأهداف الاجتماعية حيث وافقوا المشاركين في الدراسة على جميع النقاط الواردة في الاستبانة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:-

جدول (10) – الإحصاء الوصفي لدرجة أهمية النسبية لفقرات الأهداف الاجتماعية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل .	3.97	0.98	%25	3
إعادة توزيع الموارد والدول باستخدام الأدوات المالية الملائمة من ضرائب وإعانات ورسوم جمركية .	3.89	0.99	%25	4
تخفيض معدلات البطالة من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك.	4.03	0.92	%23	2
تحسين معدلات التنمية والنمو .	4.06	0.91	%22	1
المجموع	3.99	0.95	%23	

يتضح من خلال الجدول السابق إن جميع اتجاهات مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها نحو الموافقة على فقرات الأهداف الاقتصادية بمتوسط حسابي قدره (3.99) ومعامل اختلاف قدره (23%)، حيث جاءت الفقرة (تحسين معدلات التنمية والنمو) بمتوسط حسابي قدره (4.06) ومعامل اختلاف قدره (22%)، وجاءت الفقرة (تخفيض معدلات البطالة من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك) بمتوسط حسابي قدره (4.03) ومعامل اختلاف قدره (23%)،وكذلك جاءت الفقرة (تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل) بمتوسط حسابي قدره (3.97) ومعامل اختلاف قدره (25%)،وكذلك الفقرة (إعادة توزيع الموارد والدول باستخدام الأدوات المالية الملائمة من ضرائب وإعانات ورسوم جمركية) بمتوسط حسابي قدره (3.89) ومعامل اختلاف قدره (25%)، ويتضح أن الانحراف المعياري اقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت الإجابات وهذا يدل أن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن الاجتماعي.

– اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

أن قيمة المتوسط العام (3.99) تدل على أن مصلحة الضرائبتلعب دور في تحقيق التوازن الاجتماعي ولاختبار هذه المتوسط نستخدم اختبار (T)، ومن خلال الجدول التالي:–

جدول (11) – اختبار T لفقرات الأهداف الاجتماعية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	T	الدرجة المعيارية
3.99	0.95	3.00	11.261	0.000

نلاحظ أن قيمة (T=11.261) والقيمة الدرجة المعيارية (0.000) اقل من مستوي المعنوية (0.05) مما يدل على أن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن الاجتماعي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .

4.2. النتائج والتوصيات :

1.4.2. نتائج الدراسة : من خلال جانبي الدراسة النظري والميداني نستنتج ما يلي:ـ

1. أن مصلحة الضرائب لديها مقومات السياسة الضريبة المثلى من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.
2. أن مصلحة الضرائب تلعب دور في تحقيق التوازن المالي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .
3. أن الأهداف المالية للسياسة الضريبية تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .
4. أن الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .
5. أن الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .
6. تساهم أهداف السياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.
7. تتفق نتائج الدراسة من نتائج العديد من الدراسات المشابهة والقريبة من موضوع الدراسة ، وكذلك تتفق مع ما جاء به الأدب الاقتصادي في التأكيد على الدور الرئيس للسياسة الضريبية في تحقيق التوازن الاقتصادي .

2.2.4. التوصيات :

1. ضرورة تدعيم السياسة الضريبة من خلال تدعيم مصلحة الضرائب من خلال الاهتمام بأدواتها واستخدامها بما يتلاءم مع الوضع الراهن للبلاد
2. ضرورة إصلاح الإدارات الضريبة و تدعيمها بكل ما من شأنه تسهيل عملها ، وتسهيل الإجراءات الإدارية ، وإجراءات الجباية لكافة الأطراف .
3. تشكيل لجان مشتركة من قانونيين ومراجعين وماليين وخبراء وغيرهم ، ومن كافة القطاعات لوضع لوائح وقوانين وتشريعات للسياسة الضريبية ، وإعادة النظر في معدلات الضريبية بما يتماشى مع حالة الاقتصاد .

4. العمل على نشر الوعي الضريبي بالمجتمع ونشر الثقافة الضريبية خاصة لدى المكلفين بها من أفراد وجهات عامة ، وإقامة المؤتمرات والندوات التي تعود بالنفع على متخذي القرارات من خلال استسقاء النتائج والتوصيات من خلالها .
5. العمل على محاربة الفساد الضريبي بكافة الطرق ، وبمختلف الوسائل خاصة القانونية والمهنية والتشريعية .

3. المراجع:

1. إسماعيل ، أحمد داليا محمد وآخرون (2014) ، **أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة حالة السودان في الفترة (1980 _ 2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 2 ، المجلد 15 ، السودان .
2. السعيد ، زنات (2020) **دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.**
3. السيفاو ، أكرم إبراهيم ، (2008) ، **متطلبات السياسة الضريبية في ظل انضمام ليبيا** ، منظمة التجارة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية _ طرابلس ، ليبيا حامد، نيفين كمال (2005) ، **النظام الضريبي في تحقيق أهداف السياسة المالية في مصر** ، سلسلة مذكرات خارجية ، معهد التخطيط القومي ، جمهوري مصر العربية .
4. الخطيب ، خالد وشامية ، أحمد ، أسس المالية العامة ، دار وائل ، عمان ، ط3 ، 2007.
5. خلاط، سراج محمد (2013)، **دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي**، مجلة الجامعة، العدد5، مجلد 3.
6. صندوق النقد الدولي (2020) ، **نحو أهداف التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي ، متوفر على** : http://www.books googie .com
7. عبد الحميد، عفيف ،(2014)، **فاعلية السياسة الضريبي في تحقيق التنمية المستدامة _ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2001 _ 2012 ، متوفر على**: http://www.researchgate.com .
8. عبد ربه ، نشوى محمد (2017) ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد 3 .
9. عبدالقادر، راتول (2016) ،**"دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والجزئي في الفترة من 2001 _ 2016** " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، العدد 7، المجلد 12.
10. ميسمي، دلال عيسي موسى (2006)، **الضريبة ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا فلسطين .